

برنامج التنمية الريفية مؤسسة التنمية الاجتماعية

شهادة الدجاني

مقدمة:

من الواضح أن أكثر القطاعات التي تأثرت بصورة سلبية نتيجة احتلال الضفة الغربية كان القطاع الزراعي الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالأرض والمواطن، وكلاهما هدفان رئيسيان لسياسة التهويد الجارية. كانت الضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧ تعتبر مصدراً هاماً للعديد من المحاصيل الزراعية رغم صغر مساحتها التي كانت تقارب ٥٪ من المنتوج الزراعي آنذاك.

كانت المساحة الزراعية المستغلة عام ١٩٦٥ (٢,٤٣٥,٠٠٠) دونماً مربعاً^(١) منها (٣٢٢,٠٠٠) دونماً تحت الري، أي بنسبة ١٢٪ أراضي مروية و ٨٧٪ زراعة مطرية. إلا أن هذه المساحة بعد الاحتلال بدأت تنقلص عاماً بعد عام حتى وصلت في نهاية السبعينات إلى (١,٥٧٤,٠٠٠) دونماً^(٢) وانخفضت المساحة المروية إلى (٨٦,٠٠٠) دونماً. أي بفقدان ٣٥٪ من مجموع الأراضي الزراعية و ٧٣٪ من الأراضي المروية. وحسب التقارير الأخيرة أصبح ما يزيد عن ٥٠٪ من مجموع مساحة الضفة الغربية لغير أصحابها الشرعيين.

أما بالنسبة للسكان فقد كان تعداد اهالي الضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧ (٩٤٣,٥٤٧) نسمة وأصبح في العام ١٩٦٨ (٦٠٣,٠٠٠) وفي العام ١٩٨٠ كان هناك (٧٠٤,٠٠٠) نسمة مما يشير إلى أن نسبة النمو السكاني لا تزيد عن ١,٢٪ سنوياً وأصبحت تتأرجح في السنوات الأخيرة حتى وصلت إلى أقل من ١٪ في بعض السنين وذلك قبل فرض قيودات السفر عبر الجسور عام ١٩٨٣ بهدف التخفيف من حدة الهجرة المعاكسة. فمثلاً عام ١٩٨٠ هاجر من الضفة الغربية (١٧,٠٠٠) مواطناً بينما كانت الزيادة الطبيعية للسكان (٢٠,٠٠٠) نسمة.

يقابل هذا التقلص في الأراضي والسكان موجة معاكسة من الاستيطان الإسرائيلي بدأت منذ عام ١٩٧٢ حيث وصل عدد اليهود في الضفة عام ١٩٨٢ إلى (٢٢,٠٠٠) نسمة والتوقعات الإسرائيلية أن